من تبرع سالم العلي للمدينين الصادر بحقهم إحضار في أحكام قضائية نهائية

الصالح: «الزكاة» سدد مديونيات «9.633» مديناً لرفع إجراءات الضبط عنهم

قال مدير عام بيت الزكاة إبراهيم الصالح أنه وتزامنا مع احتفالات الكويت بالأعياد الوطنية لوطننا الحبيب، يقدم كافة العاملين في بيت الزكاة باطيب التهاني والتبريكات إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله، وسمو رئيس مجلس الوزراء والحكومة الرشيدة والشعب الكويتي كافة بهذه المناسبات الغالية على قلوب الكويتيين جميعا.

وأكد أنه وحرصا من سمو الشيخ سالم العلي السالم الصباح حفظه الله على إدخال البهجة والفرحة على أبنائه الكويتيين المشمولين في مشروع تبرع سموه الكريم بهذه المناسبة، فقد كثف بيت الزكاة جهوده في سبيل تنفيذ تعليمات سموه في سرعة السداد عن أكبر عدد ممكن من المدينين الصادر بحقهم أمر ضبط وإحضار، حيث بلغ إجمالي عدد من تم السداد لهم «9335» مدينا بلغ مجموع قضاياهم «14.531» قضية بإجمالي مبلغ «16.812.435» مليون دينار في مشروع المدينين الكويتيين الصادر بحقهم أوامر ضبط وإحضار قبل 2012/7/25.

أما فيما يتعلق بمشروع زواج الكويتي من مواطنة كويتية لأول مرة بعد تاريخ 2012/7/25، أوضح الصالح بأنه قد تم الانتهاء من صرف عدد «20» دفعة شملت عدد «3226» متزوج بواقع «6000» دينار لكل منهم بإجمالي «19.356.000» دينار. وذلك للمتزوجين اعتبارا من تاريخ 2012/7/26 حتى 2012/12/31.

وأشاد الصالح بالجهود البناءة والمتواصلة للعاملين في بيت الزكاة، ولرئيس الإدارة العامة للتنفيذ وكافة العاملين بالإدارة ومدير عام بنك التسليف والادخار والعاملين به في إنجاز مشروع التبرع وتواصلهم الدائم مع البيت وتقديم كافة سبل الدعم والمساندة اللازمة لنجاح المشروع وتنفيذه على الوجه الأكمل ووفق الآليات والبرامج والضوابط المعتمدة للتنفيذ.

إبراهيم الصالح

■ 3226 متزوجاً استفادوا من تبرع سموه ضمن مشروع زواج المواطن من مواطنة

الكندري: منذ تأسيسها وهي تهدف إلى خدمة الإسلام والمسلمين

زكاة العثمان تفتتح فرعاً بالروضة لاستيعاب المشاريع الخيرية المتزايدة

أعلن مدير لجنة زكاة العثمان التابعة لجمعية النجاة الخيرية احمد باقر الكندري عن افتتاح اللجنة لفرع جديد لها بمنطقة الروضة ويأتي افتتاح هذا الفرع في اطار سياسة اللجنة الرامية نحو التوسع والانتشار لاستيعاب المشاريع الخيرية المتزايدة والتسهيل على أهل الخير في تلقي تبرعاتهم وزكواتهم،وتقديم الدعم والعون والمساندة لذوي العوز والحاجات والفقراء والمساكين والأيتام وكل صاحب حاجة.

وقال الكندري بان لجنة زكاة العثمان تعد اول لجنة زكاة بالوطن العالم والعالم الإسلامي،ومنذ تأسيسها وهي تهدف إلى خدمة الإسلام والمسلمين، وتقديم يد العون للفقراء والمحتاجين وكفالة الأيتام وحفر الآبار، وبناء المساجد والمدارس في البلدان الفقيرة ،ومشروع إفطار الصائم ومشروع الأضاحي ومشروع الحج للفقراء وغير القادرين وغيرها من المشاريع الأخرى.

واوضح الكندري ان العمل باللجنة،يسير وفق اليه عمل مدروسة وموضوعة بأحكام،ولدى اللجنة مكاتب خارجية تقوم على متابعة تنفيذ مشاريعها الخيرية، وتزود اللجنة بالتقارير والأنشطة بشكل دوري مما بدوره جعل اللجنة قبلة أهل الخير ذوي الأيادي البيضاء.

وتابع:اللجنة لديها مشاريع خيرية عديد منها كفالة الأيتام وتبلغ كفالة اليتيم 15 دينارا كويتي وتقوم اللجنة بارسال تقرير كامل للكافل، يشمل حالته الدراسية والصحية ومستواه التعليمي، وتقوم من خلال هذا الفرع بتنفيذ العديد من المشاريع الأخرى، مثل مشروع بناء المساجد وحفر الابار وبناء دور الايتام والمراكز الاسلامية، وتحفيظ القرآن الكريم من خلال مشاريع الأترجة، وتقوم بتنفيذ مشروع الزواج الذي تتميز به اللجنة وتحاول من خلاله إلى القضاء على شبح العنوسة، وكذلك تستقبل الأثاث المستعمل، وتقيم مشروع الدورات الشرعية ومشروع العمرة ومشروع إصلاح ذات البين ،وغيرها من مشاريع اللجنة المتميزة.

دور كبير للجنة العثمان في تحفيظ القرآن

لا زكاة على حلي المرأة المُعد للاستخدام الشخصي إذا لم يزد عن القدر المعتاد

الصويلح: نصاب الزكاة من النقود والذهب والفضة 2.5 في المئة

قال مدير مكتب الشؤون الشرعية في بيت الزكاة الشيخ جابر فليح الصويلح إن وجوب الزكاة في الذهب والفضة ثابت بالكتاب والسنة والإجماع، لقوله -تعالى:- «والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم»34، «يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون «35»» التوبة ٣٤،٣٥. وقول الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم:- «ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها، إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأحمي عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه و جبينه و ظهره» رواه الإمام مسلم. وعلى هذا أجمع المسلمون في كل العصور.

ولفت الصويلح إلى أن نصاب الذهب عشرون دينارا «85» جراما من الذهب الخالص ونصاب الفضة مائتا درهم «595» جراما تقريبا من الفضة الخالصة، ويراعى في تقدير نصاب الحلي الذي تجب فيه الزكاة الوزن لا القيمة الخالصة من الوزن والصياغة.

وأضاف الصويلح أن حلي المرأة المعد للاستخدام الشخصي لا زكاة فيه إذا لم يزد عن القدر المعتاد للبس المرأة بين مثيلاتها في المستوى الاجتماعي لها، أما ما زاد عن القدر المعتاد فيجب تزكيته لأنه صار في معنى الاكتناز والادخار، وكذلك تزكى المرأة كل ما عزفت عن لبسه من الحلي لقدوم طرازه أو نحو ذلك من الأسباب ،وتحسب الزكاة في كلا النوعين حسب وزن الذهب والفضة الخالصين، ولا اعتبار بالقيمة ولا بزيادتها، بسبب الصياغة والصناعة، ولا بقيمة ما فيها من الأحجار الكريمة، والقطع المضافة من غير الذهب والفضة. وهذا بخلاف الذهب والفضة الموجودين لدي التجار فإن العبرة في تزكيته بالقيمة الشاملة للصناعة ولما في المصاغ من الأحجار الكريمة.

وعما حرم استعماله من حلي الذهب والفضة أشار الصويلح إلى وجوب الزكاة فيه، ومن ذلك ما اتخذه الرجل لزينته من الذهب - والذهب محرم على الرجال - فعليه زكاته، كسوار ذهبي أو ساعة ذهبية، بخلاف ما لو اتخذ خاتما من فضة فلا زكاة فيه، لأنه حلال له، وكذا ما تتخذه المرأة من حلي الرجال لزينتها فهو حرام عليها وفيه زكاة. وجملة ذلك أن كل ما حرم استعماله من حلي الذهب والفضة فيه زكاة، بلغ نصابا بنفسه، أو بلغ بضمه إلى ما عنده نصابا.

وختم الصويلح تصريحه بان الزكاة الواجب إخراجها في الحلي تكون على وزن الذهب الخالص، ويقصد بالذهب الخالص السبائك الذهبية «999» عيار «24»، أما غير الخالص فيسقط من وزنه مقدار ما يخالطه من غير الذهب.

جابر الصويلح

القصر أقامت المخيم الربيعي السابع للعاملين بالهيئة وعائلاتهم

بحضور مدير عام الهيئة العامة لشؤون القصر علي محمد العليمي ونواب المدير العام والعديد من مدراء إدارات الهيئة وفي أجواء من المرح والسرور، أقامت إدارة العلاقات العامة والإعلام بالهيئة العامة لشؤون القصر السبت الماضي المخيم الربيعي السابع للعاملين بالهيئة وعائلاتهم وذلك بالتعاون مع شركة البترول الوطنية «KNPC» في مخيم الشركة.

وكانت إدارة العلاقات العامة والإعلام بالهيئة قد دأبت على تنظيم المخيم كل عام حرصا منها على توفير جو من الألفة والمحبة بين العاملين بالهيئة وإشاعة البهجة بينهم.

وبدأت الهيئة برامجها الثقافية والترفيهية والرياضية في جو تنافسي ودي، وتبعه بوفيه غداء ثم أقيمت عروض ترفيهية ومُسابقات شارك فيها العديد من العاملين وأبنائهم وتلقوا العديد من الهدايا.

وفي هذا الإطار فقد شكر مدير عام الهيئة شركة البترول الوطنية على تعاونها المستمر سنويا مع الهيئة وجهودها المبذولة لإنجاح المخيم الربيعي السنوي، كما شكر الحضور على تشريفهم وحرصهم على مشاركة زملائهم باليوم الترفيهي وتمنى أن يكون قد قضى الجميع يوما ممتعا بعيدا عن أجواء العمل.

وختاما فقد قال العليمي أن الهيئة تحرص دائما على تقديم برامجها الاجتماعية والترفيهية للعاملين بالهيئة وعائلاتهم وذلك لتوطيد روح الألفة والتواصل بينهم، وقد أكد أن الأنشطة الإجتماعية والترفيهية مستمرة و وعد الجميع بالمزيد منها بإذن الله.

تتمات

الأمير: الكويت

الدكتور محمد الشرهان، ووكيل وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية الدكتور عادل عبدالله الفلاح، والأمين العام للأمانة العامة للأوقاف الدكتور عبد المحسن الخرافي، ومدير عام بيت الزكاة الكويتي إبراهيم الصالح، حيث قدموا الشكر لسموه رعاه الله على استضافة دولة الكويت للمؤتمر الدولي الثاني للمانحين لدعم الوضع الانساني في سوريا.

وقد أهدوا سموه رعاه الله كتابا بعنوان «النداء الموحد لمنظمات العمل الخيري الكويتية مشروع مدينة الكويت الخيري لإيواء ورعاية اللاجئين السوريين»، وكتابا حمل عنوان «دور المرأة في العمل الخيري»، ومجسما لمشروع بعنوان «شكرا أمير الإنسانية»، وهو مشروع مدينة الكويت الخيرية لإيواء ورعاية اللاجئين السوريين النداء الموحد لمنظمات العمل الخيرية الكويتية.

من جهته قال رئيس مجلس إدارة جمعية النجاة الخيرية أحمد سعد الجاسر: «إن هذا النداء وهذا الدعم من أمير الإنسانية يحثنا على التعاون جميعا من خلال هيئاتنا المؤسسية، لإغاثة اخواننا في سوريا، ونحن نشكر سموه على هذه الثقة الغالية التي نعتز بها ونأمل ان شاء ان نكون عند حسن الظن».

من جانبه قال نائب رئيس جمعية الشيخ عبدالله النوري الدكتور خالد المذكور ان اللقاء كان طيبا مباركا، لأنه يحمل الخير كله وبناء على توجيهاته حفظه الله، وخاصة عند انعقاد مؤتمر المانحين لسوريا وإغاثة الشعب السوري، تم تشكيل لجنة عليا ضمت جميع اللجان والجمعيات الخيرية، لإغاثة وجمع التبرعات للشعب السوري، سواء في الدول المحيطة لسوريا مثل الأردن وتركيا ولبنان أو حتى بعد أن يمن الله سبحانه وتعالى بالنصر والتحرير لبناء سوريا».

بدوره قال رئيس مجلس إدارة جمعية إحياء التراث المهندس طارق العيسى: «لمسنا خلال لقاء سمو أمير الانسانية الشيخ صباح الاحمد مع اللجنة العليا لإغاثة سوريا، مستذكرا كيف من الله على أهل الكويت بالتحرير من الغزو الغاشم الذي لم يتحقق بقوة عسكرية ولا بقوة دعم، انما كان بفضل الله عز وجل ثم بفضل العمل الخيري الكويتي الذي شمل المؤسسات الرسمية وكذلك المؤسسات الاهلية.

وأعرب العيسى عن شكره لصاحب السمو على تشجيعه وعلى قيادته ليس فقط العمل الخيري داخل الكويت بل العمل الخيري الانساني في انحاء العالم اذ عقد في الكويت خلال سنة واحدة مؤتمران للمانحين للشعب السوري الذي لقي تفاعلا دوليا مما يدل على مكانة الكويت ومكانة صاحب السمو وخبرته وحنكته وحكمته في إدارة هذه الكوارث العظيمة.

وقالت مستشارة رئيس الهيئة الخيرية الاسلامية العالمية وعضو الجمعية العامة شذى المشري ان زيارة حضرة صاحب السمو حفظه الله ورعاه سعت الى تحقيق هدفين، أولهما تقديم الشكر لسموه على النداء الانساني الذي وجهه لجمعيات العمل الخيري والشعب الكويتي لاغاثة الشعب السوري الشقيق، ولتقديم الشكر الى سموه على هذه الثقة التي أولاها لجمعيات العمل الخيري.

وأضافت المشري ان الهدف الثاني من الزيارة يتمثل بشكر سموه على موافقته الكريمة على رعاية مؤتمر دور المرأة في العمل الخيري، مضيفة: «سعدت بقبول حضرة صاحب السمو على موافقته الكريمة ودعمه وايمانه بدور المرأة ببناء المجتمعات، وتعجز حقيقة على الشكر امام هذا الدعم الكبير الذي وجدناه من سموه ونسأل الله التوفيق».

الإنتاج النفطي

مصالح البلاد والعباد، وقالت المصادر: إن منشآت القطاع النفطي هي اليوم «أمانة بين أيدي العاملين فيه والذين يجب أن يدركوا أنهم معنيون بحمايتها والحفاظ عليها من الضرر أو التخريب، أو حتى تعطيل الإنتاج، والذي يعد في حد ذاته «جريمة كبيرة»، لأنه «تهديد مباشر للاقتصاد الكويتي ولمورد الدخل الوحيد للبلاد.

في سياق آخر تقدم النائب يعقوب الصانع أمس باقتراح بقانون بشأن اتخاذ الإجراءات القانونية لإحالة ملف محطة الزور الشمالية إلى لجنة فنية للتحقيق، توطئة لإحالة الملف للنيابة العامة، لمباشرة التحقيق في الموضوع، وفقا لنص المادتين 117، 118 من قانون لائحة المجلس.

وأكد الصانع في اقتراحه أن ما شاب ترسية العقد الخاص بهذا المشروع «يؤثر بلا أدنى شك على الأمن الاقتصادي للبلاد، وذلك لأنه ينصب مباشرة على مقدرات الشعب الكويتي وثرواته التي أنعم الله بها عليه، ولكونها أموالا عامة يجب كل مواطن حمايتها وفقا للدستور والقانون، حماية للبلاد والعباد ولأجيالنا القادمة التي سوف نسئل عنهم أمام الله عز وجل، مطالبا بـ «إصدار القرار بإيقاف استكمال التعاقد بشأن محطة الزور الشمالية، وما يترتب عليه من آثار، واتخاذ القرار بإحالة ملف محطة الزور الشمالية للجنة فنية تضم في عضويتها قانونيين ومهندسين وفنيي كهرباء وطاقة، وغير ذلك من التخصصات ذات الصلة بموضوع التعاقد، تتولى التحقيق في كل وقائع التعاقد، توطئة لإحالة الوقائع للنيابة العامة لاتخاذ شئونها للتحقيق في كل مخالفات هذا الملف.

وذلك وفقاً لأحكام المادتَيْن «11، 14» من القانون رقم «1» لسنة 1993 بشأن حماية المال العام، والتي تنص أولاهما على أن: كل موظف عام أو مستخدم أو عامل كلف بالمحافظة على مصلحة لإحدى الجهات المشار إليها في المادة الثانية، في صفقة أو عملية أو قضية، أو كلف بالمفاوضة أو الارتباط أو الاتفاق أو التعاقد مع أي جهة في داخل البلاد أو خارجها، في شأن من شؤون تلك الجهات، إذا كان من شأن ذلك ترتيب حقوق أو التزامات مالية للدولة أو غيرها من الجهات المذكورة، فتعمد إجراءها على نحو يضر بمصلحة هذه الجهات.. يعاقب بالحبس المؤبد أو المؤقت الذي لا تقل مدته عن سبع سنوات.

وثانيهما على أن: كل موظف عام أو مستخدم أو عامل تسبب بخطئه في إلحاق ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها، أو يتصل بها بحكم وظيفة، أو بأموال الغير أو مصالحه المعهود بها إلى تلك الجهة، بأن كان ذلك ناشئاً عن إهمال أو تفريط في أداء وظيفته، أو عن إخلال بواجباتها، أو عن إساءة في استعمال السلطة داخل البلاد أو في خارجها، يعاقب بالحبس المؤقت مدة لا تزيد على ثلاث سنوات، وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار، ولا تزيد على عشرين ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، وتكون العقوبة الحبس المؤقت الذي لا تقل مدته عن ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف دينار ولا تزيد على مئة ألف دينار، إذا كان الخطأ جسيما وترتب على الجريمة إضرار لأوضاع البلاد المالية أو التجارية أو الاقتصادية ... ويجب على المحكمة إذا أدانت المتهم أن تأمر بعزله من وظيفته».

من جهة أخرى اكد مقرر لجنة التحقيق في الإيداعات المليونية النائب سلطان اللغيصم، ان اللجنة قررت في اجتماعها أمس الاستعانة بالخبراء الدستوريين: د. محمد المقاطع، د. محمد الفيلي، د. خليفه الحميد، وكذلك الاستعانة بالخبراء الدستوريين في مجلس الأمة.

اضاف انه سوف تتم مناقشة المواضيع المطروحة من قبل اللجنة، ومنها الكتب الواردة من النيابة العامة وذلك في الاجتماع المقبل

بدوره أشاد النائب فيصل الكندري بتوجيهات سمو الشيخ جابر المبارك، في تقنين مصروفات ديوان سموه

ووصف الكندري هذه الخطوة بـ«الموفقة والحكيمة والتي تأتي انطلاقا من حرص سموه على تطبيق وقف سياسة الهدر المالي».

وشدد الكندري على دعوة الوزراء وكافة المسؤولين في القطاع الحكومي ومؤسساته، الى «الجدية في اتخاذ مثل هذه الخطوة التي باتت ضرورية، في ظل ما تتكبده الميزانية العامة للدولة من اعباء مالية».

كما طالب النائب عبد الكريم الكندري زملاءه النواب بالموافقة على تعديل قانون محاكمة الوزراء، مؤكدا انه في ظل القانون الحالي لمحكمة الوزراء لا يمكن التظلم من قرار الحفظ، ودائما هناك نفس السبب وهو «عدم الجدية»، واعتبر أن «محكمة الوزراء في ظل هذا القانون أصبحت جهة حماية للوزراء انفسهم».

اضاف أنه «دون تعديل قانون محاكمة الوزراء، فان جميع أدوات التقاضي معطلة، ولذلك فالتعديل يهدف الى تفعيل المحكمة، ومن ثم منح المبلغ الحق في التظلم من قرار الحفظ، وهذا سيساهم في حماية المال العام».

وتابع: «في حالة رفض هذا التعديل سواء من النواب او الحكومة، فان قانون مكافحة الفساد ليس له قيمة».

وشدد الكندري على أن «الشعب الكويتي يتمنى ان يرى احد المسؤولين موقوفا في محكمة الوزراء»، مضيفا: «لم نر أي وزير يقف على أعتاب هذه المحكمة بسبب القانون الحالي السيئ، الذي يحجب الحق في وصول المبلغ الى القضاء، بسبب الحفظ الدائم من قبل لجنة فحص البلاغ للبلاغات الواردة».

في سياق آخر أشاد النائب عبدالله التميمي بجهود وزير التربية وزير التعليم العالي أحمد المليفي ومديرعام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب الدكتور احمد الاثري» لايقافهما أكاديميا وافدا حاول إثارة الفتنة الطائفية بين أساتذة الهيئة».

وقال التميمي: إن «هذا الوافد حاول شق صف الوحدة الوطنية، عبر إرساله رسائل لاساتذة القسم العلمي بالهيئة يحضهم خلالها على تبني النفس الطائفي والتفريق بين أبناء المجتمع الواحد،بهدف زرع الشقاق بينهم وتمزيق النسيج الاجتماعي».

وأضاف التميمي انه» أعاد الكرّة عبر ارسال رسائل من بلده وهو يقضي اجازة لم تتم الموافقة عليها من مسؤوليه، بضرورة تبني الفكر المتشدد والتكفيري ضد ابناء الوطن الواحد وضرب احد مكونات المجتمع الكويتي الاساسية».

وبين أنه تلقى «العديد من الاتصالات من مايقارب الثمانين أكاديميا في الهيئة من مختلف شرائح المجتمع الكويتي يطالبونني بضرورة التدخل، لمنع هذا الشخص من زرع بذور الفتنة بين الكويتيين».

ولفت الى انه اطلع على قرار إيقاف هذا الشخص وإحالته للتحقيق، معربا عن شكره الكبير للوزير احمد المليفي والمدير العام د .أحمد الأثري «اللذين أوقفا هذا الشخص عن العمل، حماية لأواصر الأخوة بين أفراد المجتمع، ومنعا لنمو فكر المندسين الذين يحاولون زرع الشقاق بين الكويتيين».

من ناحيته دعا النائب حمد الهرشاني النواب الى الموافقة على الاتفاقية الامنية الخليجية، المقررة مناقشتها في اللجنة الخارجية البرلمانية بعد غد الخميس.

واكد ان «الاتفاقية تصب في مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي، خصوصا اننا نعيش في اقليم ملتهب»، مشيرا إلى أن الاتفاقية تهدف كذلك الى حماية المواطن الخليجي، ومن يطبق القانون لا يخشى اي اجراء احترازي، وتبادل المتهمين لا يشكل هاجسا الا لمن يسعى الى زعزعة امن الخليج».

واوضح الهرشاني ان «هناك اطرافا تسعى للنيل من وحدة الخليج وتقويض امنه واستقراره و، هؤلاء هم المغرر بهم من السنة والشيعة، والمجندون من بعض الجهات التي تضمر الشر لدول الخليج العربي».

«الصحة» تكشف

التدريبي للباحثين للمسح الصحي للأمراض المزمنة «شبكة إيمان» أمس ان هناك بروتوكولات يتم تفعيلها عند اكتشاف حالة مصابة سواء كانت حالة مرضية أو مخالطين أو كادرا طبيا أو أقرباء.

وذكر انه عادة ما تكون الاصابة عادية الا انه أحيانا تكون الإصابة غير بسيطة حال وجود أمراض مزمنة وهذا ما يجعل هناك حالات سيئة ليس بسبب الفيروس نفسه ولكن بسبب الأمراض المصاحبة مبينا ان الإصابة بأمراض الانفلونزا الموسمية خلال موسمها أمر عادي يتم التعامل معه بكل مهنية.

وأعلن الدويري في كلمته خلال التدشين ممثلا وزير الصحة الدكتور علي العبيدي بدء ورشة العمل استعدادا لعمل المسوح المزمع عقدها في الكويت مضيفا ان تلك المسوح تأتي بناء على توصيات من منظمة الصحة العالمية والإعلان السياسي لجمعية الأمم المتحدة بتفعيل وتنشيط جميع العوامل التي تؤدي إلى تخفيض نسبة الإصابة بالأمراض المزمنة.

وأشار الى انتشار الكثير من «عوامل الاختطار في الكثير من المجتمعات العالمية» ومنها السمنة والتدخين وارتفاع ضغط الدم والكولسترول وهي عوامل تؤدي الى الإصابة بالأمراض المزمنة ومنها إلى 60 في المئة من نسبة الوفيات في العالم نتيجة وجود عوامل الاختطار.

وأوضح ان المسوح تستهدف شريحة محددة في المجتمع الكويتي حددت من فئة 18 الى 65 عاما عبر استبيانات متكاملة للتعرف عن كثب على المقومات والسلوكيات المجتمعية ومدى انتشار بعض العادات والسلوكيات غير الصحية مثل التدخين والاستخدام المفرط للأغذية غير السليمة والتعرف على السلوكيات الأخرى غير السوية ووضعها ضمن عوامل الاختطار التي يجب التفاعل معها.

الصبيح: ميكنة

التي سيعمل عليها في الفترة القادمة»،مشيرة أن «للميكنة إسهاما في تطوير العمل، وزيادة الإنتاجية، وتنمية الاقتصاد».

وأضافت الصبيح خلال احتفالية الإدارة المركزية للإحصاء بمرور 50 عاما على إنشائها، و إطلاق نظام معلومات سوق العمل، إن «الاحتفالية بإطلاق النظام تأتي تعزيزا للمنهجية السابقة، وكثمرة لجهود مشكورة لبرنامج التعاون الفني بين حكومة دولة الكويت، والبنك الدولي منذ إنشاء مكتب البنك الدولي في يناير 2009».

وأشارت الصبيح، «تعتبر العمالة وسوق العمل من أهم المواضيع المحورية في عملية صناعة القرار التنموي في دولة الكويت، نظرا لأهمية كفاءة سوق العمل في تخفيف الضغوط الاقتصادية والاجتماعية»، مشيرة أن «ركن كفاءة سوق العمل أحد الأسس الرئيسية لمجموعة معززات الكفاءة التي يمكن على أسسها تصنيف الاقتصادات الإقليمية والعالمية».

وبينت الصبيح، أن «لهذا أولت حكومة دولة الكويت ومن خلال الخطة الإنمائية متوسطة الأجل للأعوام 2011/2010، 2014/2013، اهتماما خاصا بسوق العمل من خلال حصر التحديات، وصياغة السياسات التي تدعم جهود تشكيل التركيبة السكانية لصالح المواطنين، والتخطيط العلمي لسوق العمل، وتوسيع فرص العمالة الوطنية بالقطاع الخاص».

المضف: تغيير

يقدمها، وذكر المضف في تصريح صحافي أمس أن البنك لم يكن يمارس في سنواته الأخيرة نشاط الادخار الذي ألغي بمقتضى قرار من مجلس الوزراء في حين اتسعت أنشطته الأخرى لتشمل الائتمان بكل جوانبه فبات تغيير الاسم ضرورة لابد منها لمواكبة هذه التطورات مضيفا ان البنك بدأ باسمه الجديد «الائتمان الكويتي» رسميا بداية الشهر الجاري.

وأفاد بأن الاسم الجديد للبنك هو في حقيقة الأمر «عودة إلى الأصل» اذ انه كان الاسم الذي رافق البنك واقترن به منذ انطلاقته وتأسيسه بمقتضى القانون رقم «40/1960» وقبل أن يصدر القانون رقم «30/1965» ومن ثم فان الخطوة الأخيرة تعيد البنك إلى اسمه الأول والتي من شأنها اتاحة التركيز على تقديم الخدمات والقروض بكل أنواعها.

واوضح أن تغيير الاسم ليس غاية في حد ذاته بل وسيلة لاستيعاب اتساع قاعدة الخدمات الائتمانية وخطوة لفتح الطريق أمام فئات وشرائح جديدة للاستفادة من خدمات البنك مضيفا أن تغيير المسمى يتزامن مع رؤية ادارة البنك وخطتها الاستراتيجية الجديدة للتحول من الوظائف التقليدية للبنوك والمصارف الحكومية إلى مؤسسة تنموية تشارك في تنفيذ الخطط الانمائية وتعمل ضمن منظومة المؤسسات الحكومية لتحقيق التنمية.

الزمانان: الكويت

جاء ذلك خلال الندوة التي أدارها السفير الزمانان الليلة قبل الماضية بعنوان «العلاقات الكويتية المصرية .. محطات هامة» وشارك فيها أستاذ التاريخ بجامعة الكويت الدكتور عبدالمالك التميمي وأستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت وجامعة القاهرة الدكتور محمد سليم وذلك ضمن فعاليات معرض القاهرة الدولي للكتاب في نسخته ال45.

وقال ان دولة الكويت تدين كافة أشكال العنف والارهاب التي تتعرض لها مصر في الآونة الاخيرة مؤكدا على قدرة مصر على محاربة الارهاب والقضاء عليه.

وأوضح أن نجاح مصر في انجاز أولى خطوات خريطة المستقبل بالانتهاء من التصويت على الدستور الجديد يعكس مدى عزم الحكومة المصرية على المضي قدما نحو الاستقرار والتقدم والازدهار.

وأكد الزمانان وقوف دولة الكويت مع إرادة الشعب المصري لتحقيق آماله وتطلعاته مشددا على ان دولة الكويت تحترم سيادة الدول ولا تتدخل في شؤونها الداخلية.

وأشار الى عمق وخصوصية العلاقات والروابط التي تجمع بين دولة الكويت ومصر مشددا على أن الشعبين الشقيقين الكويتي والمصري حرصا عبر التاريخ على دعم أواصر المحبة والتواصل.

السعودية: السجن

فكرها أو منهجها بأي صورة كانت، أو الإفصاح عن التعاطف معها بأي وسيلة كانت، أو تقديم أي من أشكال الدعم المادي أو المعنوي لها، أو التحريض على شيء من ذلك أو التشجيع عليه أو الترويج له بالقول أو الكتابة بأي طريقة.

وأكد الأمر الملكي أنه إذا كان مرتكب أي من الأفعال المشار إليها في هذا البند من ضباط القوات العسكرية، أو أفرادها، فتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن 5 سنوات، ولا تزيد عن 30 سنة.

العربي: «جنيف2»

في سوريا، والذي لا يدفع فاتورته وثمنه إلا الشعب السوري الذي أصبح يشكل أزمة كبيرة بسبب ارتفاع أعداد اللاجئين بالدول العربية والأوروبية، ولكن العمليات العسكرية على الأرض لم تقف بل أنها زادت»، مؤكدا أن «الهدف منه لم يتحقق ولم يشعر الشعب السوري بأي تغيير».

واعتبر العربي أن «مشاركة ممثل النظام السوري في المؤتمر وأشخاص من المعارضة السورية هو انتصار للمعارضة»، وأوضح أن «المعارضة السورية تمسكت بتشكيل حكومة انتقالية، وقالت إنها حضرت إلى المؤتمر بناء على دعوة الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، لتحقيق ما جاء في البيان الختامي لـ «جنيف 1»، ولكن «جنيف 2» لم يحقق أي هدف على الأرض».